S

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

S/23970
19 May 1992

ORIGINAL: ARABIC

مجلس الأمن

رسالة مؤرخة في ١٥ ايار/مايو ١٩٩٢ وموجهة الى
الامين العام من القائم بالاعمال بالنيابة
للبعثة الدائمة للكويت لدى الامم المتحدة

أرفق لكم طيه التصريح الذي أدلى به السيد سعدي مهدي صالح رئيس المجلس الوطني العراقي لمراسل جريدة الاندبندانت البريطانية في بغداد بتاريخ ١٢ أيار/مايو ١٩٩٢ والذي عبّر فيه عن اعتراض العراق على نتائج أعمال لجنة الحدود بين العراق والكويت وعدم التزامه بها وأقتبس :

"إن العراق لن يقبل بالحدود الجديدة التي رسمتها الامم المتحدة والتي تعطي أراض عراقية للكويت . وقال : نحن نحتاج الى محادثات مباشرة مع الكويت ، وإذا كان هناك طرف ثالث فهي الجامعة العربية . وقال إن العراق ليس بوضع يمكّنه من اتخاذ اجراء فعال ، ولكن في المستقبل ستكون الحدود الجديدة سببا للمشاكل وعدم الاستقرار في المنطقة" .

ويأتي تصريح رئيس المجلس الوطني العراقي استكمالا للمواقف المشابهة التي أعلنها مسؤولون عراقيون ومنها ما ذكره نائب رئيس الوزراء العراقي السيد طارق عزيز في حديثه لجريدة الدستور الاردنية بتاريخ ٢٧ نيسان/ابريل ١٩٩٢ ونقلته عنها وكالة الانباء الفرنسية بتاريخ ٢٧ نيسان/ابريل ١٩٩٢ حيث ذكرت :

"رفض نائب رئيس الوزراء العراقي طارق عزيز ضمنا القرار الذي اتخذته لجنة تابعة للامم المتحدة في ١٦ نيسان/ابريل برسم الحدود بين العراق والكويت . وقال إن هذا القرار لا يستند الى أية وثائق لها واقع شرعي . وقال عزيز الذي كان يتحدث أمس الاحد أمام أعضاء الامانة العامة لمؤتمر القوى الشعبية العربية إن الغربيين يعرفون تماما أن هذه الحدود لا يمكن أن تُقبل وأن المشكلة ستبقى معلّقة الامر الذي يوفر لهم سببا لابقاء قواتهم في المنطقة . وذكر عزيز أن العراق لم يعترف بالوثائق التي استندت اليها اللجنة التي ضمّت خبراء كويتيين وعراقيين ونيوزيلنديين وسويديين بسبب افتقارها للاسس التاريخية أو الجغرافية" .

إن التصريحات التي يدلي بها كبار المسؤولين العراقيين في السلطتين التشريعية والتنفيذية حول مواقفهم ونواياهم تجاه قرارات مجلس الامن لا تشكل جديدا بالنسبة لنا في الكويت وذلك لمعرفتنا التامة بطبيعة النظام العراقي الحاكم في بغداد ومواقفه التي تستند الى تاريخ طويل ومتواصل من العدوان والسياسات التوسعية والارهابية وعدم الاحترام لمبادئ القانون الدولي .

إن هذه التصريحات تكشف بشكل جلي لا لَبس فيه أن الموافقة العراقية غير المشروطة ومن السلطتين التشريعية والتنفيذية على قرار مجلس الامن ٦٨٧ ليست سوى محاولة لخداع المجتمع الدولي وايهامه باحترام العراق للقانون الدولي وميثاق الامم المتحدة وقرارات مجلس الامن التي صدرت لمعالجة آثار العدوان والغزو العراقي لدولة الكويت بينما لا يسعى النظام العراقي في حقيقة الأمر إلا الى تحقيق أهدافه الرامية الى رفع العقوبات الدولية المفروضة عليه دون أي التزام حقيقي منه بما أكدت عليه الشرعية الدولية وأقرته قرارات مجلس الامن ، ولاسيما القرار ٦٨٧ ، حول احترام حُرمة الحدود الدولية بين العراق والكويت طبقا للاتفاقيات الموقعة بين البلدين وهي الاساس القانوني لعمل لجنة ترسيم الحدود بين العراق والكويت .

إن خطورة التصريحات العراقية هذه تَكمن في كشفها عن نوايا العراق المستقبلية العدوانية تجاه دولة الكويت والمنطقة وتجاه الالتزام بقرارات مجلس الامن كما تنسف من الاساس الاهداف التي تسعى الامم المتحدة لتحقيقها والرامية لاستتباب السلام والامن والاستقرار لجميع دول المنطقة .

وسأكون ممتنا لو تفضلتم بتوزيع هذه الرسالة كوثيقة رسمية من وثائق مجلس الامن .

(توقيع) محمد سعد الصلال
القائم بالاعمال بالنيابة

- - - - -